البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
حزيران 2011

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	28
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصة التنفيذية

- **أظهرت آخر المؤشرات المتاحة عن عام 2011، تبايناً في أدائها، ففي الوقت الذي سجّلت فيه بعض المؤشرات تحسناً ملموساً كنمو الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً في أدائها كارتفاع عجز الموازنة العامة وانخفاض مقبوضات السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. كما أظهرت آخر التقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة محافظة معدل النمو الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2011 على نفس مستواه تقريباً، بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2010.**
- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 2.3٪ بأسعار السوق و 2.5٪ بأسعار الأساس مقابل نمو نسبته 2.4٪ و4.1٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع الأول من عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2011 بنسبة 4.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وعلى صعيد مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.
- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,251.4 مليون دولار (10.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,989.8 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 273.2 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,579.9 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 957.4 مليون دينار (6.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,408.8 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 251.0 مليون دينار (1.1٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,755.8 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 175.6 نقطة (7.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,198.0 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الثلث الأول من عام 2011 ما مقداره 148.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 28.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 646.0 مليون دينار ليبلغ 7,498 مليون دينار (35.7٪ من GDP)، وكذلك ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 18.6 مليون دينار ليصل إلى 4,629.4 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثلث الأول من عام 2011 بنسبة 13.1٪ لتبلغ 1,825.5 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 20.5٪ لتبلغ 4,161.7 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 26.9٪ ليبلغ 2,336.2 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات بند السفر بنسبة بلغت 10.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 0.6٪، وانخفاض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بنسبة بلغت 1.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة للعام السابق. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 541.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 153.7 مليون دينار خلال نفس الربع من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 210.9 مليون دينار مقارنة مع 312.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,183.4 مليون دينار مقارنة مع 12,429.5 مليون دينار في نهاية عام 2010.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 1,251.4 مليون دولار (10.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 10,989.8 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.6) شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 273.2 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 22,579.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 957.4 مليون دينار (6.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,408.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 251.0 مليون دينار (1.1٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 22,755.8 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كل من التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2011، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 175.6 نقطة (7.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,198.0 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلث الأول من عام 2011 بحوالي 1.3 مليار دينار (5.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 20.6 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية أيار	
2010		2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 10,595.5	US$ 10,989.8
12.5٪		-2.6٪	-10.2٪
22,306.7	السيولة المحلية	20,540.1	22,579.9
11.5٪		2.6٪	1.2٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية	13,650.3	15,408.8
8.5٪		2.5٪	6.6٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	12,330.2	13,826.9
7.8٪		2.4٪	6.5٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء	20,916.9	22,755.8
10.9٪		3.0٪	1.1٪
17,617.2	دينار	16,175.3	17,662.8
11.0٪		2.0٪	0.3٪
4,887.6	أجنبي	4,741.6	5,093.0
10.2٪		7.0٪	4.2٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	16,644.8	18,551.1
12.8٪		2.4٪	1.1٪
15,214.4	دينار	13,637.0	15,241.8
12.7٪		1.0٪	0.2٪
3,129.5	أجنبي	3,007.8	3,309.3
13.5٪		9.1٪	5.7٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

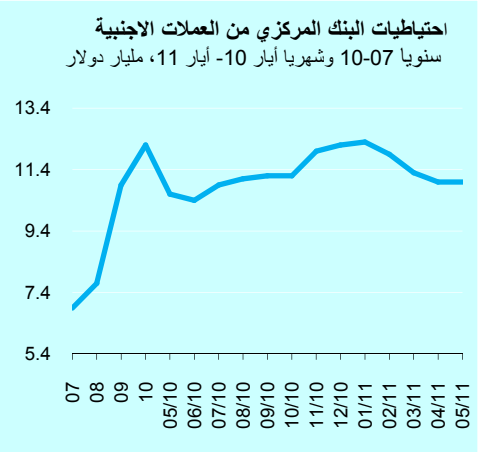

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيار 2011 بمقدار 6.1 مليون دولار (0.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 10,989.8 مليون دولار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011، فقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 1,251.4 مليون دولار (10.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.6) شهراً.

❐ السيولة المحلية (M2)

- انخفضت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2011 بمقدار 182.4 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 22,579.9 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 65.4 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 273.2 مليون دينار (1.2٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 526.8 مليون دينار (2.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولـــة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 150.0 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتصل إلى 19,613.0 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 458.8 مليون دينار (2.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 123.2 مليون دينار (4.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 2,966.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 68.0 مليون دينار (2.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

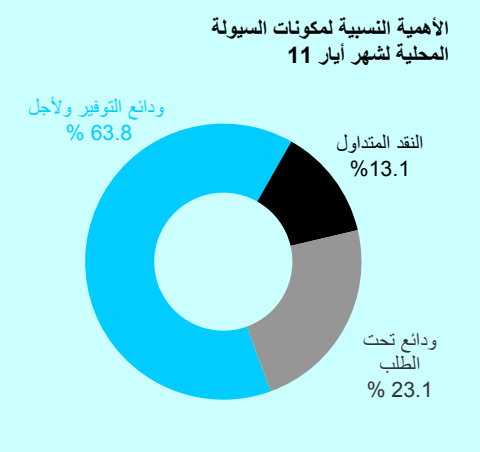

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية:

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2011 بمقدار 1,095.3 مليون دينار (9.0٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 484.7 مليون دينار (4.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد جاء الارتفاع المسجل خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 كمحصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 1,000.9 مليون دينار (14.6٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 94.4 مليون دينار (0.5٪).

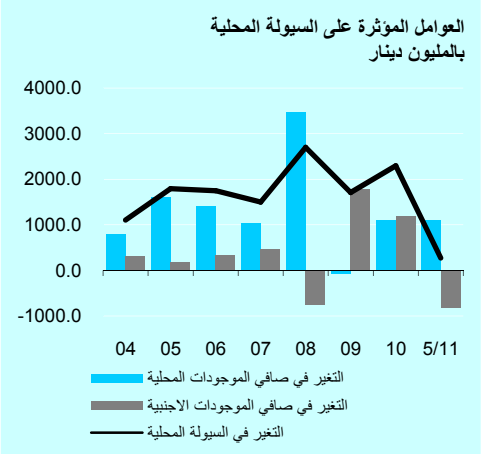

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2011 بمقدار 822.1 مليون دينار (8.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 42.1 مليون دينار (0.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 815.5 مليون دينار (8.2٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 6.6 مليون دينار (5.8٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2010		تغير الرصيد كما هو في نهاية أيار 2010	تغير الرصيد كما هو في نهاية أيار 2011
1,197.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**42.1**	**-822.1**
718.3	البنك المركزي	-193.4	-815.5
478.8	البنوك المرخصة	235.5	-6.6
1,096.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**484.7**	**1,095.3**
-574.7	البنك المركزي، منها:	241.6	1,000.9
-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	-122.4	-6.4
-299.6	أخرى (صافي*)	363.8	1,007.1
1,671.0	البنوك المرخصة	243.1	94.4
597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	46.4	375.1
919.3	الديون على القطاع الخاص	297.4	904.8
153.8	أخرى (صافي)	-100.7	-1,185.5
2,293.4	**السيولة المحلية (M2)**	**526.8**	**273.2**
164.2	**النقد المتداول**	**68.0**	**123.2**
2,129.2	**الودائع، منها:**	**458.8**	**150.0**
342.2	بالعملات الأجنبية	189.1	170.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2011/6/1 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.50٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2010		أيار 2010	أيار 2011
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.25
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.00
2.00	نافذة الإيداع	2.00	2.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع منذ شهر تشرين أول 2008، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.
- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

- **أسعــار الفـائــدة علـى الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيار من عام 2011 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.37٪، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2010، فقد انخفض بمقدار 3 نقاط أساس.

- **ودائع التوفير:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيار 2011 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.64٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010، فقد انخفض بمقدار 13 نقطة أساس.

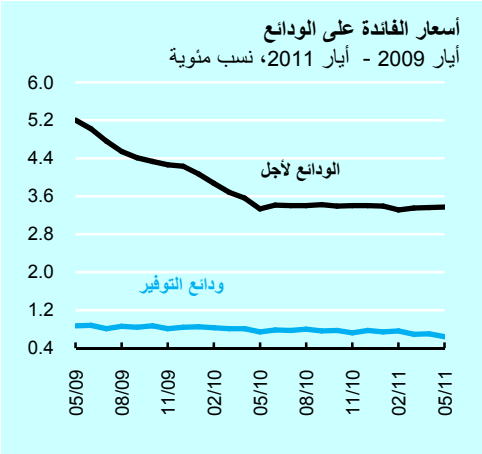

- **ودائع تحت الطلب:** حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيار 2011 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.44٪، وهو نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيار 2011 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.89٪، منخفضاً بذلك بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

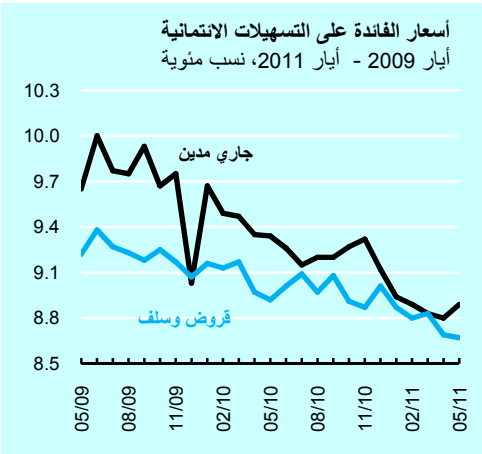

- **الكمبيـــالات والاســـناد المخصـــومة**: ارتفـع الوسـط المـرجح لأسـعار الفائـدة علـى الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهايـة شـهر أيـار 2011 بمقـدار 21 نقطـة أسـاس عـن مسـتواه المسـجل في نهايـة الشهر السابق ليبلـغ 9.32٪، لينخفض بذلك بحوالي 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2010		أيار 2010	أيار 2011	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.44	تحت الطلب	0.45	0.44	0
0.77	توفير	0.74	0.64	-13
3.40	لأجل	3.33	3.37	-3
	التسهيلات الائتمانية			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.43	9.32	-9
9.01	قروض وسلف	8.92	8.67	-34
9.12	جاري مدين	9.34	8.89	-23
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.20	8.18	-2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيار 2011 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.67٪، ليبلغ بذلك انخفاضه حوالي 34 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر أيار 2011 ما نسبته 8.18٪، منخفضاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2011 ما مقداره 15,408.8 مليون دينار، بارتفاع مقداره 120.1 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية شهر نيسان من عام 2011، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 126.7 مليون دينار (0.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 فقد بلغ الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية ما مقداره 957.4 مليون دينار (6.6٪) وذلك بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 333.1 مليون دينار (2.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 299.2 مليون دينار (9.7٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع "الصناعة" بمقدار 265.6 مليون دينار (13.8٪)، تلا ذلك الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وبمقدار 140.0 مليون دينار (3.9٪) و100.2 مليون دينار (3.2٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 847.8 مليون دينار (6.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. كذلك، ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص (غير مقيم) والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 75.3 مليون دينار (16.8٪) و27.4 مليون دينار (2.7٪) و6.8 مليون دينار على التوالي.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2011 ما مقداره 22,755.8 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 171.0 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 86.4 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011، فقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع بمقدار 251.0 مليون دينار (1.1٪) وذلك مقابل ارتفاع بلغ 618.5 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 محصلة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 207.2 مليون دينار (1.1٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 113.8 مليون دينار (4.7٪) من جهة، وانخفاض ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 53.4 مليون دينار (3.4٪) وانخفاض ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 16.6 مليون دينار (8.2٪) من جهة أخرى، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع كل من الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية بمقدار 45.6 مليون دينار (0.3٪) و205.4 مليون دينار (4.2٪) على التوالي، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الثلث الأول من عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

انخفض حجم التداول خلال شهر نيسان 2011 بمقدار 25.1 مليون دينار (8.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 264.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 201.7 مليون دينار (21.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,176.3 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,969.0 مليون دينار (62.6٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر نيسان 2011 بواقع 28.1 مليون سهم (6.7٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 391.2 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 316.0 مليون سهم (32.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,636.0 مليون سهم بالمقارنة مع 3,122.7 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر نيسان 2011 ارتفاعاً قدره 22.4 نقطة (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2010		نيسان 2010	نيسان 2011
2,373.6	الرقم القياسي العام	**2,575.5**	**2,198.0**
2,911.7	القطاع المالي	3,166.1	2,731.5
2,576.6	قطاع الصناعة	2,734.8	2,360.5
1,897.2	قطاع الخدمات	2,042.6	1,770.1

المصدر: بورصة عمان.

إلى 2,198.0 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 57.8 نقطة (2.3٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 175.6 نقطة (7.4٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 42.0 نقطة (1.7٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الصناعة بمقدار 216.1 نقطة (8.4٪) وقطاع الخدمات بمقدار 127.1 نقطة (6.7٪) والقطاع المالي بمقدار 180.2 نقطة (6.2٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- **القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:**

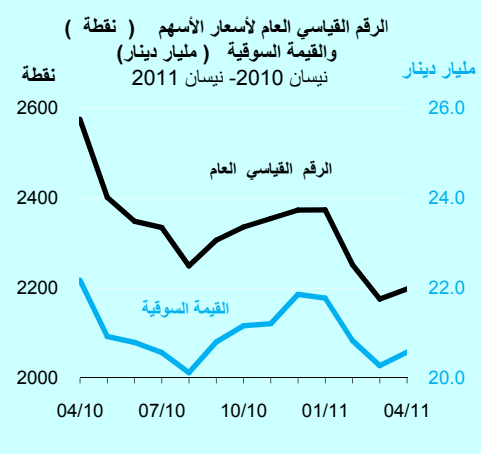

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر نيسان 2011 ما مقداره 20.6 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.3 مليار دينار (1.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.5 مليار دينار (2.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 1.3 مليار دينار (5.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 0.3 مليار دينار (1.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر نيسان 2011 تدفقاً موجباً بلغ 29.3 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 10.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر نيسان 2011 ما قيمته 71.3 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 42.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 73.3 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 6.1 مليون دينار خلال نفس الفترة المماثلة من عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		نيسان	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	1,131.2	264.6
26.8	معدل التداول اليومي	53.9	13.2
21,858.2	القيمة السوقية	22,173.7	20,570.8
6,988.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,279.1	391.2
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	(10.0)	29.3
1,036.6	شراء	173.1	71.3
1,051.2	بيع	183.1	42.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الأول من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 2.3٪ بأسعار السوق و 2.5٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ و4.1٪ لكل منهما على الترتيب خلال الربع الأول من عام 2010.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.
- بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 كاملاً ما مقداره 1,660.6 مليون دينار (منها ما نسبته 13.5٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

وفقاً للتقديرات الربعية الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حافظ الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من عام 2011 على معدل نمو يقارب معدل النمو المسجل خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث **سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الربع الأول من عام 2011 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4٪ خلال نفس الربع من عام**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2011- 2009
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3				
GDP بالأسعار الجارية	10.3				

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

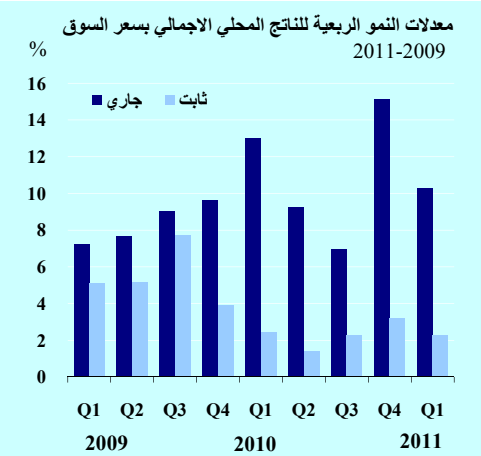

2010، هذا وقد تأثر النمو المسجل خلال الربع الأول من عام 2011 بالظروف الإقليمية والسياسية المحيطة من جهة، وتباطؤ نمو القطاعات الخدمية من جهة أخرى. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي نما بنسبة 0.9٪ خلال الربع الأول من عام 2011، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 2.5٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 4.1٪ خلال نفس الربع من عام 2010، كما سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 10.3٪ بالمقارنة مع نمو أعلى نسبته 13.0٪ خلال الربع الأول من عام 2010، **وذلك نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 7.8٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 10.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد أظهرت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2011 تفاوتاً واضحاً في أدائها. فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملموساً** أهمها قطاع "**الصناعات الإستخراجية**" والذي سجل نمواً استثنائياً بلغت نسبته 43.0٪ مقابل تراجع نسبته 18.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، وشهد قطاعا "**التجارة والمطاعم والفنادق**" و"**الصناعات التحويلية**" تحسناً في أدائهما خلال الربع الأول من عام 2011 حيث سجلا نمواً نسبته 4.1٪ و 3.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 0.6٪ و 1.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010 على التوالي.

ومن ناحية أخرى، **شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائها** خلال الربع الأول من عام 2011 حيث سجلت نمواً نسبته 5.6٪ و 2.2٪ و 1.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 10.4٪ و 6.3٪ و 5.8٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010.

أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد حسب التقديرات الأولية تراجعاً ملموساً** بواقع 23.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 6.1٪ خلال الربع الأول من عام 2010، كما تراجع **قطاع "الكهرباء والمياه"** بنسبة طفيفة بلغت 1.0٪ بالمقارنة مع تراجع أكبر بلغت نسبته 15.5٪ خلال الربع الأول من عام 2010.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الربع الأول من عام 2011 ما مقداره 0.03 نقطة مئوية و 2.47 نقطة مئوية تباعاً، مقابل 0.03 نقطة مئوية و 4.07 نقطة مئوية خلال الربع الأول من عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو للأعوام (2006-2010) قد تم تعديلها مؤخراً من قبل دائرة الإحصاءات العامة، كما يتضح من الجدول أدناه، وذلك في ضوء نتائج المسوحات **السنوية** التي أجرتها الدائرة ومراجعتها لأرقام السنوات السابقة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية

نسب مئوية

		2006	2007	2008	2009	2010
معدلات النمو بالأسعار الثابتة	الأرقام السابقة	7.9	8.5	7.6	2.3	3.1
	الأرقام المعدّلة	**8.1**	**8.2**	**7.2**	**5.5**	**2.3**
معدلات النمو بالأسعار الجارية	الأرقام السابقة	24.3	13.5	27.9	10.6	9.6
	الأرقام المعدّلة	**19.6**	**13.6**	**28.5**	**8.5**	**10.9**

المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية والمتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات المساحات المرخصة للبناء وإنتاج البوتاس وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة والرقم القياسي لكميات إنتاج كلاً من الصناعات الإستخراجية والكهرباء، أظهر عدداً آخر من المؤشرات تباطؤاً في أدائها أبرزها عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية وإنتاج الفوسفات. وفي المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى أبرزها إنتاج ومبيعات الأسمنت في السوق المحلية وأعداد المغادرين بالإضافة إلى الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية.

وتبين الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات *
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – نيسان	
		2010	2011
39.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	4.7	32.4
7.8	المساحات المرخصة للبناء	-15.4	31.5
-5.0	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-7.2	0.1
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيار**	
		2010	**2011**
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	16.6	20.7
72.2	إنتاج البوتاس	-14.2	44.0
-5.3	إنتاج المنتجات البترولية	-4.8	4.4

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	20.4	4.1
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	12.1	10.7
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيار**	
		2010	**2011**
26.7	إنتاج الفوسفات	36.2	18.5

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	-6.6
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	-15.1
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – نيسان**	
		2010	**2011**
-5.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-4.1	-3.5
-3.1	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-3.7	-0.8
9.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	40.7	-4.3
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيار**	
		2010	**2011**
19.9	عدد المغادرين	32.1	-15.7
5.4	إنتاج الأسمدة	34.9	-8.5

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، بلغ الحجم الكلي للاستثمارات المخطط تنفيذها في المملكة والمستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2010 بأكمله ما مقداره 1,660.6 مليون دينار بالمقارنة مع 1,821.1 مليون دينار خلال عام 2009.

- وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، **استحوذ قطاع الفنادق وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 41.6٪ (690.0 مليون دينار) خلال عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (35.6٪)، ثم قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" بحصة بلغت (15.3٪) والنقل (4.3٪) والمستشفيات (1.8٪)، وأخيراً الزراعة (1.4٪).

- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات المحلية قد شهدت ارتفاعاً لتصل إلى ما مقداره 1,436.5 مليون دينار (مشكّلة نحو 86.5٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال عام 2010 كاملاً مقابل 1,114.1 مليون دينار خلال عام 2009، فيما شكلت الاستثمارات الأجنبية النسبة المتبقية والبالغة 13.5٪.

- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.6٪، بالمقارنة مع ارتفاع أكبر بلغت نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الشهور الخمسة الأولى من هذا العام بارتفاع اسعار السلع الأساسية، وخصوصاً النفط والمواد الغذائية في الأسواق الدولية، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

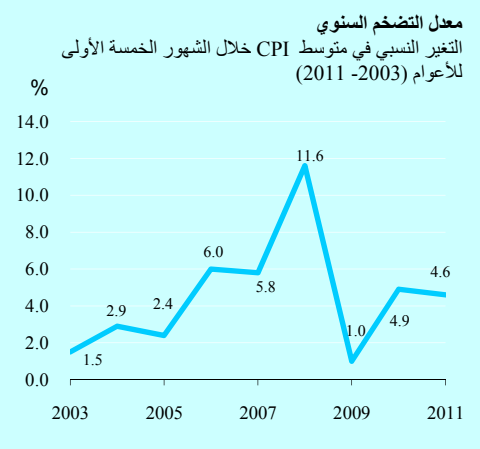

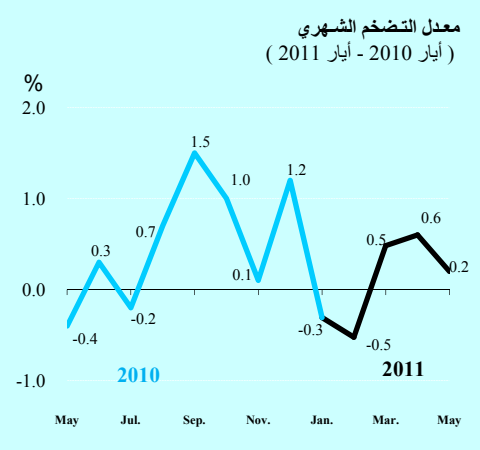

كما ارتفعت **أسعار المستهلك خلال شهر أيار من العام الحالي مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة طفيفة بلغت 0.2٪**. وقد جاء هذا التطور الشهري بشكل أساس محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الفواكه" و"اللحوم والدواجن" إلى جانب بندي الملابس والأحذية.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً للمستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة الهامة خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 3.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2011**. وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الخضراوات" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 10.0٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010)، وكذلك "السكر ومنتجاته" (7.9٪) و"الفواكه" (6.1٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار بند "الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 3.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 5.1٪** خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 5.1٪ و 4.8٪ خلال الشهور الخمسة الأولى

من العام الحالي بالمقارنة مع 0.7٪ و1.8٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.1٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2011**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجار" بنسبة 5.3٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 3.4٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت ما بين 1.0٪ لبند "ترميم المساكن والنفايات والماء" و 4.4٪ لبند "مواد النظافة المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة بلغت 5.1٪** مقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 7.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2011**. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "النقل" (8.4٪)، و"العناية الشخصية" (7.9٪)، و"التعليم" (5.9٪)، في حين انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها بند "الاتصالات" (بنسبة 4.3٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الثلث الأول من عام 2011 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 148.6 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 28.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية والبالغة 17.8 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة عجزاً مالياً مقداره 166.4 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 494.0 مليون دينار ليبلغ 8,474.0 مليون دينار (40.4٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 646.0 مليون دينار ليبلغ 7,498.0 مليون دينار (35.7٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 18.6 مليون دينار ليبلغ 4,629.4 مليون دينار (22.0٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال شهر نيسان والثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) خلال شهر نيسان 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 129.7 مليون دينار أو ما نسبته 32.6٪ لتصل إلى 527.3 مليون دينار. في حين انخفضت الإيرادات العامة خلال الثلث الأول من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 بمقدار 129.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.8٪ لتصل إلى 1,533.9 مليون دينار وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كلٍ من الإيرادات المحلية بمقدار 43.7 مليون دينار والمساعدات الخارجية بمقدار 85.8 مليون دينار.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر نيسان والثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	نيسان		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – نيسان		معدل النمو (٪)
	2010	2011		2010	2011	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**397.6**	**527.3**	**32.6**	**1,663.4**	**1,533.9**	**-7.8**
الإيرادات المحلية، منها:	362.2	527.3	45.6	1,559.8	1,516.1	-2.8
الإيرادات الضريبية، منها:	229.2	452.2	97.3	1,117.3	1,137.1	1.8
ضريبة المبيعات	155.7	139.9	-10.1	577.5	629.6	9.0
الإيرادات الأخرى، منها:	131.3	73.6	-43.9	436.1	372.2	-14.7
رسوم تسجيل الأراضي	11.9	7.6	-36.1	45.7	42.6	-6.8
المساعدات الخارجية	35.4	0.0	-100	103.6	17.8	-82.8
إجمالي الإنفاق	**438.1**	**436.1**	**-0.5**	**1,692.0**	**1,682.5**	**-0.6**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-40.5**	**91.2**		**-28.6**	**-148.6**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 43.7 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لـتصل إلى 1,516.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لتراجع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 63.9 مليون دينار من ناحية، وارتفاع الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 19.8 مليون دينار و 0.4 مليون دينار على التوالي، من ناحية أخرى.

➢ الإيرادات الضريبية

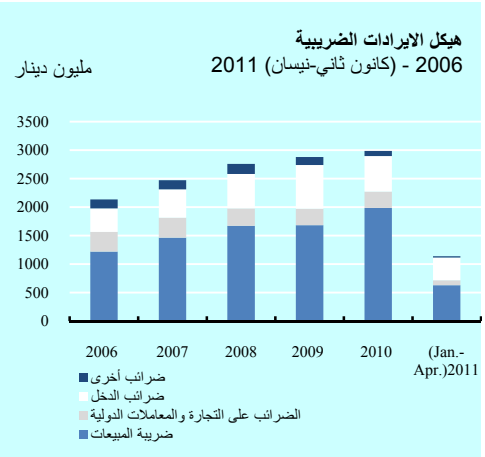

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 19.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.8٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 1,137.1 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 75.0٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 20.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.9٪ لتصل إلى 401.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لتراجع كل من ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 3.9 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 16.8 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 87.2٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 350.0 مليون دينار (منها 181.1 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية إلى التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لعام 2009 من خلال تخفيض النسب الضريبية لبعض القطاعات إلى جانب إلغاء الخصم التشجيعي بنسبة 6٪ لكافة الشركات والبنوك والذي كان بموجبه يتم دفع المستحقات الضريبية لضريبة الدخل وبالتالي تمديد فترة الدفع إلى نهاية شهر نيسان من هذا العام.**

- **ارتفاع طفيف في حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 0.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.9٪ لتبلغ 85.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 1.1 مليون دينار من جهة، وارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 1.9 مليون دينار، من جهة أخرى.
- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 52.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.0٪ لتبلغ 629.6 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 5.8 مليون دينار مدفوعة بحزمة الإجراءات الضريبية التي فرضتها الحكومة على مادة البنزين بنوعيه وإلغاء إعفاء مادة البن من ضريبة المبيعات خلال حزيران 2010. وكذلك شهدت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ارتفاعاً مقداره 57.0 مليون دينار، في حين شهدت حصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات نفس المستوى المسجل لها خلال الفترة المقابلة لها من العام الماضي وبقيمة 111.9 مليون دينار، أما ضريبة المبيعات على القطاع التجاري فقد انخفضت حصيلتها بمقدار 10.7 مليون دينار.

≫ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 63.9 مليون دينار أو ما نسبته 14.7٪ لتصل إلى 372.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة لتراجع حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 64.9 مليون دينار لتبلغ 49.2 مليون دينار (منها 40.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة)، وانخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 6.9 مليون دينار ليبلغ 196.1 مليون دينار من ناحية، وارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 7.9 مليون دينار لتبلغ 126.9 مليون دينار، من ناحية أخرى.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 0.4 مليون دينار لتبلغ 6.8 مليون دينار.

♦ المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال الثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 85.8 مليون دينار لتبلغ 17.8 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر نيسان 2011 انخفاضاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 2.0 مليون دينار أو ما نسبته 0.5٪ لتصل إلى 436.1 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الثلث الأول من عام 2011 انخفاضاً مقداره 9.5 مليون دينار أو ما نسبته 0.6٪ لتبلغ 1,682.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة 45.1٪ من جهة، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.6٪، من جهة أخرى.

♦ النفقات الجارية

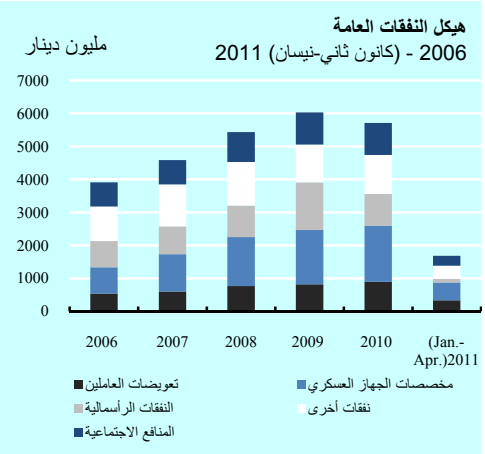

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثلث الأول من عام 2011 بمقدار 83.0 مليون دينار أو ما نسبته 5.6٪ لتصل إلى 1,569.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور

ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 44.0 مليون دينار لتبلغ 333.2 مليون دينار. كما سجل بند دعم السلع ارتفاعاً بمقدار 44.6 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي ليسجل هذا البند ما مقداره 101.2 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع 56.6 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2010، أما بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي فقد ارتفعت بمقدار 28.9 مليون دينار. وكذلك ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 3.2 مليون دينار لتصل إلى 301.4 مليون دينار. وفي المقابل، تراجعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 23.9 مليون دينار لتبلغ 537.7 مليون دينار، كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 3.8 مليون دينار ليبلغ 74.5 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الثلث الأول من عام 2011 انخفاضاً بمقدار 92.5 مليون دينار، أو ما نسبته 45.1٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 112.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2011 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 148.6 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 28.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2011 عجزاً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 9.2 مليون دينار مقابل وفر أولي مقداره 81.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

الدين العام

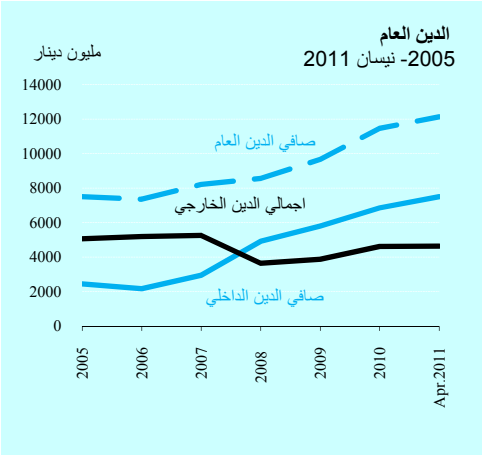

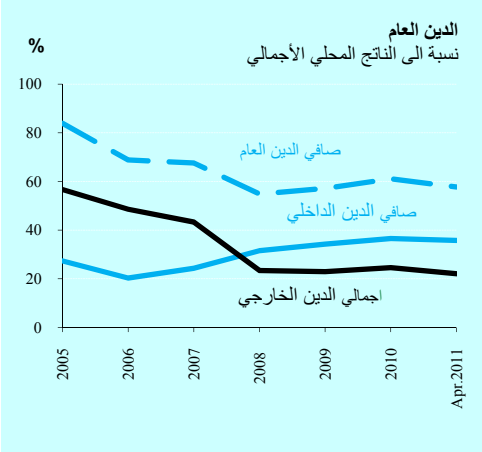

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 494.0 مليون دينار ليبلغ 8,474.0 مليون دينار (40.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 323.0 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 171.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 375.0 مليون دينار ليصل إلى 6,785.0 مليون دينار في نهاية نيسان 2011 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 872.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية نيسان 2011 ارتفاعاً** مقداره 646.0

مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 7,498.0 مليون دينار (35.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 494.0 مليون دينار من جهة، وتراجع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 153.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية نيسان 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 18.6 مليون دينار ليبلغ 4,629.4 مليون دينار (22.0٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 38.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 9.4٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 21.9٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.2٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية نيسان 2011 بمقدار 664.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 12,127.4 مليون دينار (57.7٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (61.1٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره 3.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الثلث الأول من عام 2011 ما مقداره 149.1 مليون دينار (منها 31.6 مليون دينار فوائد) مقابل 127.4 مليون دينار (منها 26.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ تم تثبيت أسعار العديد من المشتقات النفطية إلى جانب تخفيض أسعار المشتقات النفطية الأخرى، خلال شهر حزيران 2011، وكما هو مفصل في الجدول أدناه:-

المـــــادة	الوحدة	2011		التغير ٪
		أيار	حزيران	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	795	795	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	520.5	495.9	-4.7
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	522.0	495.9	-5.0
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	677	628.0	-7.2
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	682	633.0	-7.2
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	697	648.0	-7.0
الإسفلت	دينار/طن	557.1	531.0	-4.7

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

♦ التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 1.9 مليار ين ياباني (ما يعادل حوالي 23.5 مليون دولار أمريكي) مقدمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) وذلك لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين شبكات المياه في محافظة الطفيلة (حزيران 2011).

♦ التوقيع على اتفاقية منحة بقيمة 400 مليون دولار مقدمة من المملكة العربية السعودية وذلك لدعم الموازنة (نيسان 2011).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2011 بنسبة 6.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 458.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 13.1٪ لتبلغ 1,825.5 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر نيسان من عام 2011 بنسبة 22.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 1,117.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 20.5٪ لتبلغ 4,161.7 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر نيسان من عام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً نسبته 36.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 659.0 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 26.9٪ ليبلغ 2,336.2 مليون دينار
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر أيار من عام 2011 بنسبة 30.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 130.9 مليون دينار، في حين انخفضت مدفوعات هذا البند بنسبة 6.3٪ خلال شهر أيار من عام 2011 لتبلغ 72.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 10.6٪ لتبلغ 793.3 مليون دينار، في حين ارتفعت مدفوعاته بنسبة 0.6٪ وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 لتبلغ 356.7 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر أيار من عام 2011 بنسبة 4.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 200.6 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة بلغت 1.5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليبلغ 992.6 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من عام 2011 عجزاً مقداره 541.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 153.7 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2010.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 210.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 312.8 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2010.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية الربع الأول من عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزام المملكة نحو الخارج بمقدار 753.9 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 13,183.4 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 187.6 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 707.1 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الثلث الأول من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 894.7 مليون دينار ليبلغ 5,711.8 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الثلث الأول للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	كانون الثاني – نيسان			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	4,817.1	13.4	5,711.8	18.6
الصادرات الكلية	1,613.4	2.4	1,825.5	13.1
الصادرات الوطنية	1,362.5	13.5	1,550.1	13.8
المعاد تصديره	250.9	-33.1	275.4	9.8
المستوردات	3,454.6	13.3	4,161.7	20.5
الميزان التجاري	-1,841.2	25.0	-2,336.2	26.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الثلث الأول للأعوام 2010، 2011.

بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	230.2	296.1	28.6
الولايات المتحدة الأمريكية	193.4	208.5	7.8
الهند	135.2	155.6	15.1
السعودية	130.8	132.8	1.5
سوريا	87.6	99.3	13.4
لبنان	44.4	59.6	34.2
اثيوبيا	18.0	54.1	200.6
المستوردات			
السعودية	657.4	1018.3	54.9
الصين	332.2	407.3	22.6
الولايات المتحدة الأمريكية	194.7	243.3	25.0
المانيا	237.6	209.4	-11.9
مصر	171.7	176.9	3.0
إيطاليا	121.3	166.4	37.2
كوريا الجنوبية	141.5	150.2	6.1
تركيا	92.1	145.9	58.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثلث الأول من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 13.1٪ لتصل إلى 1,825.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 2.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 187.6 مليون دينار أو ما نسبته 13.8٪ لتصل إلى 1,550.1 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 24.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.8٪ لتصل إلى 275.4 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2010، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 45.7 مليون دينار أو ما نسبته 56.4٪ لتصل إلى 126.8 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 36.6٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 22.1٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 28.2٪. وتعتبر الهند واندونيسيا وتركيا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 78.9٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

أبرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الثلـث الأول مـن عامي 2010 و 2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,362.5**	**1,550.1**	**13.8**
الملابس	**186.8**	**201.6**	**7.9**
الولايات المتحدة الأمريكية	173.7	185.4	6.7
الخضروات	**173.2**	**191.0**	**10.3**
العراق	55.7	68.6	23.2
سوريا	57.7	67.9	17.7
البوتاس	**122.3**	**164.3**	**34.3**
الهند	34.1	40.8	19.6
الصين	12.7	38.8	205.5
ماليزيا	20.1	19.4	-3.5
الفوسفات	**81.1**	**126.8**	**56.4**
الهند	56.5	83.6	48.0
أندونيسيا	17.0	8.7	-48.8
تركيا	-	7.8	-
منتجات دوائية وصيدلية	**110.9**	**106.6**	**-3.9**
السعودية	28.7	24.6	-14.3
الجزائر	14.5	13.3	-8.3
الامارات	5.4	12.0	122.2
السودان	11.2	10.9	-2.7
الأسمدة	**91.5**	**90.3**	**-1.3**
أثيوبيا	17.4	53.7	208.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 42.0 مليون دينار أو ما نسبته 34.3٪ لتصل إلى 164.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 26.0٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 60.2٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

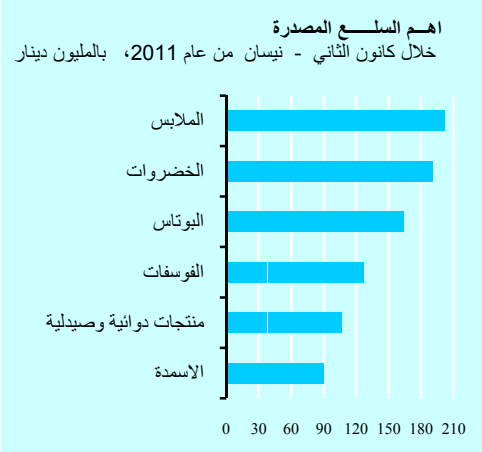

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 17.8 مليون دينار، أو ما نسبته 10.3٪ لتصل إلى 191.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 22.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا على ما نسبته 71.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

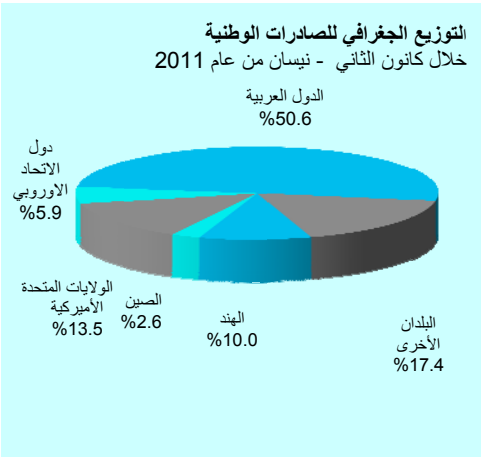

- انخفاض صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 1.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.3٪ لتصل إلى 90.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 5.3٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 24.2٪، وارتفاع أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية بنسبة 30.3٪. وقد استحوذت أثيوبيا على ما نسبته 59.5٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الثلث الأول من عام 2011 على ما نسبته 56.8٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 56.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية وسوريا ولبنان وأثيوبيا على ما نسبته 64.9٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثلث الأول من عام 2011 مقابل 61.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثلث الأول من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ارتفاعاً مقداره 707.1 مليون دينار أو ما نسبته 20.5٪ لتبلغ 4,161.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 13.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 189.2 مليون دينار، أو ما نسبته 120.1٪ لتصل إلى 346.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 126.4٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية وروسيا وإيطاليا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

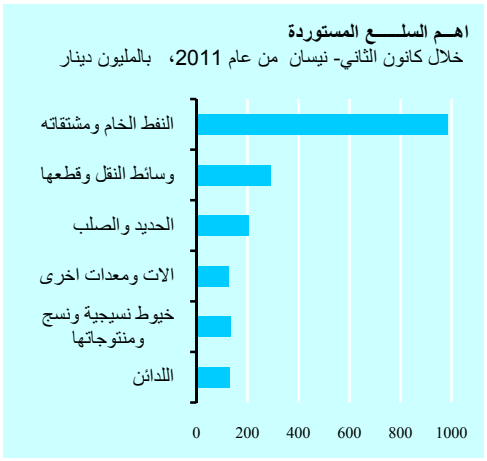

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 72.4 مليون دينار أو ما نسبته 54.7٪ لتصل إلى 204.7 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 1.9٪ للفترة المماثلة من العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا وروسيا على ما نسبته 61.9٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 203.0 مليون دينار أو ما نسبته 46.4٪ لتصل إلى 640.6 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 55.1٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 40.7٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 4.0٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 83.2 مليون دينار أو ما نسبته 22.1٪ لتصل إلى 293.0 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 9.5٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 66.9٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثلث الأول لعامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**3,454.6**	**4,161.7**	**20.5**
النفط الخام	**437.6**	**640.6**	**46.4**
السعودية	386.2	600.9	55.6
مشتقات نفطية	**157.6**	**346.8**	**120.1**
السعودية	54.3	134.9	148.4
روسيا	0.0	66.8	-
إيطاليا	15.1	50.4	233.8
وسائط النقل وقطعها	**376.2**	**293.0**	**-22.1**
كوريا الجنوبية	83.5	86.9	4.1
ألمانيا	75.3	70.0	-7.0
اليابان	104.1	39.2	-62.3
الحديد والصلب	**132.3**	**204.7**	**54.7**
تركيا	18.8	63.7	238.8
أوكرانيا	40.7	40.4	-0.7
روسيا	19.9	22.6	13.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**111.3**	**136.3**	**22.5**
الصين	49.2	61.9	25.8
تايوان	19.8	28.1	41.9
تركيا	4.8	7.6	58.3
اللدائن	**101.0**	**129.9**	**28.6**
السعودية	45.4	62.3	37.2
الكويت	11.2	7.5	-33.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	7.5	158.6
آلات ومعدات أخرى	**88.7**	**125.6**	**41.6**
الصين	23.4	29.5	26.1
المانيا	10.1	21.4	111.9
ايطاليا	9.9	16.8	69.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

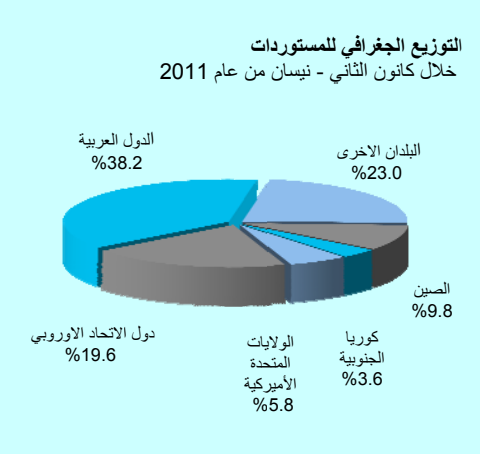

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"آلات ومعدات أخرى" على ما نسبته 45.1٪ من إجمالي المستوردات خلال الثلث الأول من عام 2011 مقابل 40.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر وإيطاليا خلال الثلث الأول من عام 2011 على ما نسبته 53.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 49.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثلث الأول من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 24.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.8٪ لتبلغ 275.4 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثلث الأول من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 495.0 مليون دينار أو ما نسبته 26.9٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى 2,336.2 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 بنسبة بلغت 1.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق لتبلغ 992.6 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 انخفاضاً مقداره 94.5 مليون دينار (10.6٪) لتصل إلى 793.3 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد انخفض بنسبة 10.1٪ خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 مقارنة بذات الفترة من عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 2.1 مليون دينار (0.6٪) لتصل إلى 356.7 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2010 إلى ما يلي:-

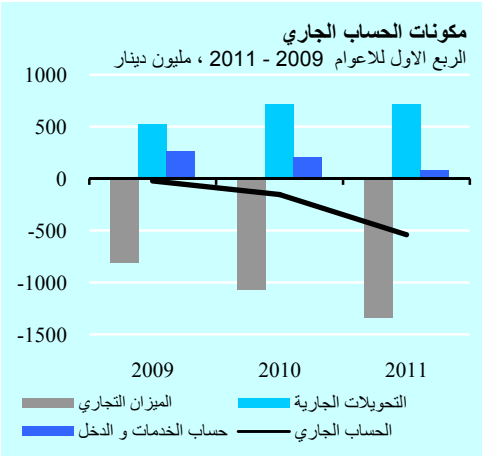

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 541.3 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 153.7 مليون دينار تم تسجيله خلال الربع المماثل من عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الربع الأول من عام 2011 بمقدار 261.1 مليون دينار (24.2٪) ليصل إلى 1,338.3 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,077.2 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات وفراً مقداره 73.0 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة مع وفر بلغ 93.6 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 281.1 مليون دينار و 71.4 مليون دينار، وتسجيل صافي بند النقل وصافي بند الخدمات الأخرى عجزاً مقداره 254.8 مليون دينار و24.7 مليون دينار على التوالي.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل ليصل إلى 11.2 مليون دينار بالمقارنة مع وفر بلغ 113.6 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2010. وقد تأتى ذلك نتيجة تسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 38.4 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 49.6 مليون دينار.
- انخفاض صافي التحويلات الجارية بمقدار 3.5 مليون دينار ليصل إلى 712.8 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الربع الأول من عام 2011 بمقدار 185.4 مليون دينار لتسجل 93.5 مليون دينار، وارتفاع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 181.9 مليون دينار ليصل إلى 619.3 مليون دينار. ويذكر أن صافي حوالات العاملين خلال الربع الأول من عام 2011 قد سجّل ارتفاعاً مقداره 18.0 مليون دينار (4.1٪) ليصل إلى 459.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الربع الأول من عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 656.3 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 25.5 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لصافي تدفق للداخل مقداره 210.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 312.8 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010، كما سجل الاستثمار المباشر في الخارج صافي تدفق للخارج مقداره 9.4 مليون دينار مقابل تسجيله لصافي تدفق للداخل 12.2 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 112.2 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 11.3 مليون دينار خلال الربع المماثل من عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 357.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 178.1 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2011 بمقدار 699.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 183.7 مليون دينار خلال نفس الربع من عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,183.4 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 12,429.5 مليون دينار في نهاية عام 2010. ويعود ارتفاع رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية عام 2010 بمقدار 395.5 مليون دينار ليصل إلى 16,656.0 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 664.0 مليون

دينار وارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 336.2 مليون دينار، وانخفاض رصيد استثمارات الحافظة للبنوك التجارية بقيمة 60.4 مليون دينار وانخفاض الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 1.3 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية عام 2010 بمقدار 323.5 مليون دينار ليصل إلى 29,839.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 210.9 مليون دينار ليبلغ 15,758.9 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 91.6 مليون دينار ليبلغ 3,014.3 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى ارتفاع استثمارات الحافظة لغير المقيمين لدى البنوك بمقدار 70.9 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 4.1 مليون دينار ليبلغ 4,151.1 مليون دينار.
- انخفاض ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 20.6 مليون دينار لتبلغ 6,266.8 مليون دينار.